

أفعال الكلام

من رحاب البحث التداولي إلى فضاء التناول المدرسي

إبراهيم أسيكار*

تقديم

أثارت عملية تصريف المعارف العلمية وتكليفها في الوسط المدرسي من أجل أن تكون قابلة للتعلم جدلاً علمياً وبياداغوجياً كبيراً منذ سبعينيات القرن الماضي، وذلك مع بداية استكشاف طبيعة الأنظمة التربوية الحديثة ودراسة خلفياتها ومرتكزاتها العلمية والإيديولوجية. ففي فرنسا تنوّعت مجالات مُسألة هذه العملية، وتعددت زوايا النظر إليها من تخصص دراسي إلى آخر تبعاً لنوعية التخصصات المدرسية وتتنوع مرجعيات الدارسين وغيارتهم.

و ضمن هذا السياق أثار الفيلسوف ميشل فيري Michel Verret عملية تحويل المعارف في مجال السوسيولوجيا سنة 1975م، وعمق يفيس شوفيار Yves Chevallard أسئلتها وتصويفها انتلاقاً من ديداكتيك الرياضيات سنة 1985م، فيما وسع ميشل Michel Develay سنة 1992م آفاقها في ضوء إشكالات التعليم والتعلم وديداكتيك البيولوجيا، وتوجه بها فيليب بيرنو Philippe Perrenoud سنة 1999م نحو استقصاء الفوارق التعليمية وكيفية بناء كفاءات المتعلمين وقدراتهم.

وفي أفق مجموع هذه الجهود العلمية، سنحاول الوقوف على المعرفة التداولية Pragmatique المتصلة بمفهوم أفعال الكلام Actes de langage داخل البحث التداولي من جهة، وداخل نماذج من كتب اللغة العربية للسلك الثانوي التأهيلي المغربي من جهة أخرى، وذلك من أجل رصد

صورة مفهوم الفعل الكلامي بعد انتقاله من مهاده العلمي الأصلي داخل البحث التدابري المعاصر إلى المصنفات المدرسية للسلك الثانوي التأهيلي الذي عرف فيه الدرس اللغوي في مادة اللغة العربية حركة تجديدية تعكسها مضامين الكتب المدرسية والأطر المرجعية المحددة في التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس مادة اللغة العربية، بعد أن انفتحت البرامج ذات الصلة بتدريس اللغات في إطار الإصلاح البيداغوجي المغربي الأخير على مجموعة من المنظورات البحثية الحديثة كاللسانيات، والبلاغة الجديدة، والسيميانيات، والتداولية وغيرها.

1. أفعال الكلام في رحاب البحث التدابري

يفرض الوقوف على أثر التكيف المدرسي لدرس أفعال الكلام في كتب اللغة العربية في السلك الثانوي التأهيلي، استحضار الصورة العلمية لمفهوم الفعل الكلامي في البحث التدابري، بما في ذلك مرجعياته المختلفة ومتناهيه الأساسية، وذلك من أجل تبيّن حجم التبسيط والاختزال اللذين تعرض لهما هذا المفهوم بفعل استقادمه إلى الوسط المدرسي الذي يتصرف فيه واضعو البرامج والمدرسين في المعارف العلمية المقترحة للتدرис، وذلك من أجل ترسيخ القيم المنشودة، وتحقيق الكفايات المستهدفة، وإرضاء التكوين المعرفي الخاص. ولهذا نجد المدرس "يقدم حصة حول مفهوم ما باعتباره موضوعا قابلا للتعلم، يؤوله ويقدمه محتفظا بما هو مهم بالنسبة إليه".¹

وتزداد إمكانات التبسيط والاختزال التي يمكن أن تلحق مفهوم الفعل الكلامي داخل الوسط المدرسي بتعدد مشارب التداولية وانفساحها نتيجة انفتاحها على روافد معرفية متنوعة تترسّخ بين الجهود اللغوية والفلسفية والسوسيولوجية والقانونية. وهو ما أفضى إلى غنى مفاهيم هذا الحقل المعرفي وتتنوعها في مُدارسة إشكالات التخاطب الإنساني بواسطة اللغة، بحيث تقف وراء المفاهيم التداولية الأساسية كال فعل الكلامي ، والاستلزم الحواري Implicature، والقوة الإنجزائية Force illocutoire، ومبدأ التعاون conversationnelle Principe de coopératif

قواعد التخاطب Maximes de conversation وغيرها، اسمادات مرجعية متعددة وصمت التداولية بتهمة المُجنة العلمية التي عَبر عنها فيليب بلانشي Philippe Blanchet قائلاً: "لا ندهش إذا وجدنا بعض علماء اللغة الغربيين ينظرون إلى التداولية باحتراز وشك في وحدتها ومناهجها وأهدافها، لأنها أضرت بالاتجاهات العلمية السائدة".²

كما أن الفعل الكلامي الذي يقوم في البحث التداولي على قوة فعلية وأغراض إنجازية وأهداف تأثيرية وخصوصية لزومية صوراً ومظاهر، أبرزها مظهران عامان أساسيان يمثلان مرحلتين مفصليتين داخل البحث التداولي: مظهر الفعل الكلامي المباشر ، ومظهر الفعل الكلامي غير المباشر. المظهر الأول هو وليد المرحلة التأسيسية للتداولية، فيما المظهر الثاني هو نتاج مرحلتها البنائية والتوسعية.

1.1: مرجعيات مفهوم الفعل الكلامي

يعتبر مفهوم الفعل الكلامي أحد المفاهيم الأساسية داخل البحث التداولي، فهو المفهوم الذي لا يكاد يخلو منه معظم الدراسات التداولية التأسيسية أو البنائية أو الموسعة، وذلك بالنظر إلى اتفاق التداوليين، على مرّ أجيالهم، مع مؤسس البحث التداولي جون أوستين في تأكيده أن "التلفظ بالجملة في المناسبات المخصوصة بطبيعة الأمور، ليس هو أئني أصف حال قيامي بالفعل، وأنا أتحدث على هذا النحو، كما أئني لا أريد أن أثبت كوني قائمًا بذلك الفعل: بل إن النطق بالجملة هو إنجازها وإنشاؤها".³ وهذا يعني أن اللغة الطبيعية لدى الدارسين التداوليين ليست معطى صوريًا أو واصفاً مثلما يرى المناطقة الصوريون، وإنما هي معطى وظيفي يتوصل به الأفراد لتحقيق أفعال هي أفعال الكلام ضمن عملية التخاطب في ضوء الوظائف والأغراض التي تحدد بالأحوال والسياقات التواصلية المختلفة.

والناظر في مفهوم الفعل الكلامي داخل البحث التداولي سيلحظ ارتباط هذا المفهوم بجون أوستين الذي كان من أوائل التداوليين الذين بلوروا مفهوم الفعل الكلامي في محاضرات

وليام جيمس التي ألقاها سنة 1955م في جامعة هارفارد الأمريكية، وُجّعت بعد وفاته في كتاب نُشر سنة 1962م، وعنوانه في ترجمته العربية هو "نظريّة أفعال الكلام العامة، كيف تخز الأشياء بالكلام".

وفي هذه المحاضرات انطلق أوستين من التشكيك في رأي مناطقة كل من حلقة فيينا ومدرسة كامبريدج أمثال برتراند راسل ورودولف كارناب وغيرهم من يعتبرون اللغة الطبيعية مصدر الخطأ ومظهر اللبس والغموض، هذا مع قصر وظيفتها على وصف الواقع، والتركيز فيها على الملفوظات الخبرية *Enoncés constatifs* دون الملفوظات الإنسانية *Enoncés performatifs* لعدم قبولها الحساب المنطقي بالصدق أو الكذب. يقول أوستين: "أما الفلسفه فلطالما توهموا حينما افترضوا أن شأن الحكم في القضية إما أن "يصف" حالة شيء ما، وإما أن "يثبت واقعة عينية" مما يعني أن حكم القضية إما أن يكون صادقاً أو كاذباً".⁴

ولاشك أن ثمة مرجعيات علمية متعددة استدعاها أوستين فتشتت بعض اهتماماتها واهتدى بها في بناء تصوره لمفهوم أفعال الكلام، منها المرجعية اللغوية واللسانية التي دفعته إلى التشدد على ضرورة إبعاد الوهم الوصفي والوظيفة الإخبارية عن اللغة، لأنها في نظره ليست كما يرى المناطقة واللسانيون البنويون سنتا وأدأة للإخبار والتواصل فحسب، بل هي مؤسسة وأدأة استعمالية تتحقق بها أفعال اللغة، وتتيح التفاعل وتبادل الأثر والتأثير. يقول: "النطق بالجملة هو إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه، مما يعني أنها، ولنكر القول هنا، نصف بقولنا شيئاً ما على وجه الضبط".⁵

ثم هناك مرجعية الفلسفة التحليلية التي انتقلت بالأشغالات الفلسفية منذ خمسينيات القرن العشرين من أسئلة الأساق الفلسفية الكبرى إلى قضايا التحليل واللغة وغيرها. وتبرز في هذا الإطار جهود الفيلسوف التحليلي المساوي لودفيغ فيتجنشتاين الذي كان من بين الفلسفه التحليليين داخل مدرسة كامبريدج الذين أولوا عناية خاصة باللغة العادية، حيث تحدث عن

علاقة الفلسفة باللغة، وبين ألعاب اللغة وأصناف جملها وأعمالها، واعتبر سوء فهم منطق اللغة أحد أسباب تفاقم المشكلات الفلسفية. يقول: "أسأسي كذلك "لعبة لغوية" الكل الذي تكونه اللغة والأعمال التي تنضوي تحتها... إن أحد أهم مصادر سوء فهمنا هو أنه ليست لدينا نظرة شمولية لاستعمالنا الألفاظ".⁶

أما أثر المرجعية الاجتماعية في تصور أوستين لأفعال الكلام فتتعلق بتأثيره الواضح بمفهوم الأفعال الاجتماعية عند بيونير ريناش Pionniers Reinach في محاولته تطوير تحليل الفيلسوف إدموند هوسيير للأعمال الذهنية واستعمال العلامات، ثم ملاحظته أن الأفعال الاجتماعية مثل القرارات والوعود وغيرها تتصل بالحقوق والالتزامات، ولها خصائص كقبول التعديل وغيره.

وسيجلّ ريناش أيضاً أن هذه الأفعال الاجتماعية لا تميّز بالقوة الإلزامية نفسها، حيث إن منها ما هو ممكن ومنها ما هو ملزم، ومنها ما يرتبط بالفعل نفسه ومنها ما يرتبط بنتائج هذا الفعل. يقول جاك موشلير وأن روبيول ويوضحان مفهوم الفعل الاجتماعي لدى ريناش: "هو ببساطة شديدة، فعل يميّز بكونه يتم بواسطة اللغة وينفذ بمجرد قول شيء ما. فالكلام نفسه، في هذه الحالة، يخلق التزامات وحقوقاً لا تتدخل مع الحقوق أو الواجبات الأخلاقية".⁷

وفي ما يخص المرجعية القانونية، يبدو أن لمفهوم الفعل في مصطلح أفعال الكلام عند أوستين خلفيات قانونية ترجع إلى تأثيره الشديد بالقانون الإداري واستفاداته منه بعد أن تبلورت مبادئه وأسسها النظرية مع بداية القرن العشرين، حيث تحدّدت قوانينه الضابطة لأفعال الإدارة وقراراتها أثناء المنازعات الإدارية. وضمن هذا الإطار صاغ أوستين جانباً من مفهوم الفعل الكلامي باللغة انطلاقاً من التفكير في سبل الفعل الإداري والقانوني عموماً. يقول: "معظم الإجراءات الخاصة بما يقوم به رجال القانون من أفعال ودعوى وأعمال تدرج

كلها أو إن شتم هي من صنف الصيغ الإنسانية المتألفة بها أو هي تتجز حسب مقتضيات إجرائية لها نهجها المتفق عليه⁸.

2.1: مظاهر الفعل الكلامي

1.2.1: الفعل الكلامي المباشر

يمثل الفعل الكلامي المباشر موضوع اهتمام الأعمال التداولية الأساسية، وخاصة عمل أوستين في كتابه "نظريّة أفعال الكلام العامة، كيف تتجز الأشياء بالكلام"، وعمل جون سورل في كتابه "الأفعال الكلامية" الذي صدر باللغة الإنجليزية سنة 1969م وترجم إلى اللغة الفرنسية سنة 1972م.

وركز عمل أوستين في دراسة الفعل الكلامي المباشر على التبييز بين الجمل الخبرية والجمل الإنسانية، هذا مع تقسيم الفعل الكلامي إلى مستويات ثلاثة أساسية هي: الفعل الكلامي *Acte* الذي "هو اصطلاح يختصر يكافئ التلفظ بعبارة ما لها معنى ومرجع"⁹، وينقسم إلى فعل صوتي، وفعل لغوي *Acte phatique*، وفعل إحالي *Acte rhétique*؛ ثم الفعل التكلمي *Acte illocutoire* أي "ضروب العبارات التي لها صفة المواجهة وقوتها، وقيمتها"¹⁰، وهناك أخيرا وليس آخرها الفعل التكليمي *Acte perlocutoire* وهو المتعلق بما "يحدثه الفاعل طبقاً لقوله شيئاً ما يكون إنفاذده تماماً، ووقع الفراغ منه، كحمل على الاعتقاد، والوصول إلى الإقناع والترك، وحتى الواقع في المبالغة والتضليل".¹¹ وفي الإطار نفسه قدّم أوستين خمسة أصناف من الأفعال الكلامية استناداً إلى قوة فعل الكلام وهي:¹² القرارات التشريعية (الحكاميات) والمارسات التشريعية (التنفيذيات) *Exercitives*، وضروب الإباحة (الوعديات) *Verdictives*، والأوضاع السلوكية (السلوكيات)، والمعروضات الموصوفة (العرضيات) *Promissives*، *Comportatives*.

أما جون سورل فقد تبني بعض ما خلص إليه أوستين بخصوص الفعل الكلامي المباشر وأعاد النظر في البعض الآخر، وذلك بتدقيقه أفق البحث فيه وتوسيعه انطلاقاً من التركيز على بعد الفعلي للفعل الكلامي وقوته الإنجازية وشروط تتحققه وأصنافه الممكنة في ضوء المواقف اللغوية وقصد المتكلمين. تقول آن روبل وجاك موشليز: "يمثل الفيلسوف الأمريكي جون سورل موقع الصدارة بين أتباع أوستين ومربييه. فلقد أعاد تناول نظرية أوستين وطور فيها بعدين من أبعادها الرئيسية هما: المقاصد والمواقف"¹³.

ففي ما يخص بعد الفعلي للفعل الكلامي، انطلق سورل من اعتبار كل نظرية في اللغة جزءاً من نظرية عامة للفعل، وهو ما زكي به ضعف النظرة الوصفية والتمثيلية إلى اللغة. يقول: "نظرية الأفعال الكلامية هي جزء لا يتجزأ من نظرية العمل لأن التكلم، هو ببساطة، شكل من السلوك الذي تحكمه قواعد"¹⁴. ومن منطلق هذا التصور الفعلي للغة ركز سورل على تطوير مفهوم الفعل التكليمي القائم على القوة الإنجازية للفعل الكلامي، فاتحى إلى إضافة أفعال كلامية جديدة مثل: الحمل Prédication، والإحالاة Référence، والتأكد Assertion وغيرها مما تتوقف ملائمة على شروط أربعة أساسية هي:¹⁵ شرط المحتوى القضوي Condition de contenu propositionnel، ويتعلق بطبيعة محتوى الفعل الكلامي الذي يمكن أن يكون قضية بسيطة أو غيرها. والشروط التمهيدية ، وتتمثل بمدى معرفة المتكلم وتصوره إرادة المستمع ومقاصده. وشرط الصراحة ، وهو الذي يعني الحالة النفسية للمتكلم، حيث إن الرعم يتضمن الاعتقاد، والأمر يتضمن الرغبة. والشرط الجوهري، وهو الذي يخصص أنموذج الإلزامات التي يتلزم بها كل من المتكلم والمستمع.

وكانَت النتيجة العامة هي إعادة سورل النظر في صنافة الأفعال الكلامية لدى أوستين، حيث خالَف بعض عناصرها واتفق مع بعضها الآخر، بخلص إلى أن الفعل الكلامي لا يخلو من الأفعال الآتية:¹⁶ فعل التلفظ ، وهو الذي يوازي النطق بمكونات الكلام. والفعل

القضوي، وهو الذي يكفي الفعل الدلالي *Acte rhétique* الذي هو جزء من الفعل الكلامي عند أوستين. لكنه عند سورل أصبح متضمنا لفعل المثل والإحالة. و فعل الإنجاز *Acte* *ilocutionnaire*، وهو الذي يعكس القصد الذي يتضمنه القول، مثل الاستفهام، والأمر، والتحذير، والنهي وغيره. و فعل التأثير *Acte perlocutionnaire*، ويتعلق بالآثار المرتبة عن الفعل الإنجزي مثل الإقناع، والكفّ وغيره.

1. 2.2: الفعل الكلامي غير المباشر

يرتبط مفهوم الفعل الكلامي غير المباشر بمرحلة البناء والتوضيح في البحث التدابري الذي تبيّن فيه الدارسون التدابريون وجود تباين بين منطق الأقوال وقصد أصحابها، إضافة إلى ملاحظتهم حضور مستويات دلالية متفاوتة داخل القول الطبيعي الواحد. وهكذا تبلورت قضایا هذا المفهوم من خلال مقالتين علميتين قيمتين صدرتا في سنة 1975م. أولاًهما كانت لبول كرايس Paul Grice بعنوان "المنطق والاتصال" *Logique et conversation*، وهي التي تم بسط معالمها أول مرة في محاضرات وليام جيمس سنة 1967م. وثانيهما لجون سورل بعنوان "الأفعال الكلامية غير المباشرة"، والتي ضمّها صاحبها فيما بعد إلى كتابه "المعنى والتعبير" *Sens et expression, études de théorie des actes du langage* دراسات في نظرية الأفعال الكلامية" الصادر سنة 1979م.

ويقوم تصوّر كرايس للفعل الكلامي غير المباشر على الفعل التكليمي والبعدين القصدي والتاؤيلي في بناء المعنى الذي ينقسم عنده إلى نوعين: المعنى الطبيعي الذي يكون القصد فيه صريحاً، والمعنى غير الطبيعي الذي ينطوي على قصد مضمر يستوجب تعرّفه استدلاً عقلياً خاصاً أولاً كرايس اهتماماً بحثياً كبيراً. و ضمن هذا الانشغال انتفع البحث التدابري على قضایا الاستدلال والتاؤيل، حيث قدّم كرايس جهازاً مفاهيمياً وأدواتاً إجرائية تداولية وتاؤيلية غير مسبوقة في مُدارسة الفعل الكلامي، وفي مقدمتها مفهوم الاستنظام الحواري وما يحكمه من

مبادئ وقواعد، مثل مبدأ التعاون، وقواعد التخاطب. يقول جاك موشلير وأن روبيول: "على المستوى النظري، تمثل الإسهام الرئيسي لكرياس في اقتراحه مفهوم الاستلزم الحواري الذي مكّن من شرح الاختلاف القائم بين دلالة الجملة والمعنى المقول بالملفوظ، وعلى مستوى التواصل اقترح كرياس مبدأ عاماً، هو مبدأ التعاون الذي ينبغي افتراض أن المستمع قد اعتبره من أجل تأويل ما يريد المتكلم قوله".¹⁷

وقد استوحى كرياس مفهوم الاستلزم الحواري من خلال اختلاف معاني الأقوال الطبيعية بحسب السياقات، حيث ينتقل المتكلمون بأقوالهم من أقوال صريحة إلى أقوال تصميمية تشير إلى أكثر مما تقول، ومن هنا تحول الاستلزم عند كرياس إلى عنصر تداوily كاشف لمظاهر التضمين ونتائجها أثناء العملية التخاطبية.

ومما مثّل به كرياس للاستلزم الحواري في التخاطب الحواري الآتي بين شخصين (أ) و(ب):¹⁸

- المحاور (أ): نفذ البنزين من سيارتي

- المحاور (ب): هناك محطة عند زاوية الشارع

وها هنا لاحظ كرياس أن خطاب المحاور (ب) ينطوي على استلزم حواري بسبب عدم ملاءمته، ولكنه رغم ذلك يتتيح لمستمعه أن يفهم ما هو مضمر في الخطاب، أي أن هناك محطة مفتوحة وأن فيها بنزينا. ويدل هذا على أن الأقوال المستلزمة حوارياً تتضمن على معنيين أحدهما ظاهري وحرفي مباشر، وثانيهما مستلزم ومطوي غير مباشر، يتحدد الأول بقوة إنجازية حرافية يعكسها منطوق البناء المقالى للقول، ويتعين الثاني بقوة إنجازية مستلزمة يتحدد بوجها المعنى المقصود في ضوء مقام التخاطب.

ويربط كرياس مفهوم الاستلزم الحواري بتصوره لكيفية استعمال اللغة على نحو عقلاني وتعاوني ناجع، لذلك أشار إلى أن التخاطب الإنساني الناجح يحكمه مبدأ عام يُعرف بمبدأ التعاون الذي يخضع له المخاطبون ويعبرون من خلاله عن إسهامهم التخاطبي. وحدد

كمايس خوى هذا المبدأ العام بقوله: "لتكن مساهمتك الحوارية مناسبة لما هو مطلوب منك ويفتضيها - في المرحلة التي تحدث فيها - الغرض أو الاتجاه المقبول لتبادل الكلام الذي أنت مشارك فيه".¹⁹

وأدرج كراس تحت مبدأ التعاون مجموعة من القواعد العقلانية التي اقتبسها من الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط ، وهي:²⁰

- قاعدة الكم: Maxime de quantité، وتهتم مقدار المعلومات الضرورية في التخاطب. ويحكمها مبدأً هما:

- اجعل مشاركتك حاملة من الإفادة ما يقتضيه الغرض؛
- لا تكن مشاركتك مشتملة على أكثر مما هو مطلوب؛

- قاعدة الكيف: Maxime de qualité، وتنص على ضرورة الصدق في التخاطب. ويحكمها مبدأً هما:

- لا تقل ما تعتقد أنه كاذب
- لا تقل ما تفتقر إلى دليل عليه

- قاعدة العلاقة Maxime de relation، وتؤكد بقاء المتخاطبين في حدود موضوع التخاطب، ويحكمها مبدأً واحد هو:

- كن ملائماً

- قاعدة الجهة Maxime de modalité، وتنصب على كيفية قول ما ينبغي قوله، وتحكمها مبادئ منها:

- كن واضحًا
- لا تكن غامضاً
- لا تكن ملتبساً

- كن موجزا
- كن منظما

ثم إن الاستلزم الحواري باعتباره انتقالاً بالمعنى من حالة الانكشاف إلى حالة الإضمار لا يتحقق في نظر كرايس إلا ببراعة المتكلمين واعتبارهم بعض الضوابط التخاطبية الخاصة

²¹: مثل:

- المعنى المتعارف للكلمات المستعملة، وطبيعة الحالات
- مبدأ التعاون وقواعد التخاطب
- السياق اللساني للملفوظ
- العناصر الأخرى ذات الصلة بالذخيرة المعرفية
- علم المخاطبين أو افتراضهم لمجموع ما سبق

كما عمل كرايس على توضيح العلاقة القائمة بين الاستلزم الحواري ومبدأ التعاون وقواعد التخاطب، خلص إلى أن الاستلزم الحواري هو نتيجة خرق المخاطب إحدى قواعد التخاطب هذا مع الحفاظ على مبدأ التعاون. ومثاله في ذلك خرق المتكلم قاعدة الكيف بمخاطبته مستمعه على نحو استعاري أو ساخر بقولٍ يحتمل تأويلين هو: "أنت ملح حياتي".²²

وإمعاناً في التدقيق لاحظ كرايس أيضاً أن الاستلزم الحواري ليس نمطاً تخاطيبياً واحداً بل هو نوعان أساسيان يسمى أولهما بالاستلزم الحواري المُعمَّم Implicitation conversationnelle، ويسمى ثانياًهما بالاستلزم الحواري الخاص Implicitation conversationnelle particularisée، ويمكن الفرق بين هذين الاستلزمتين في كون النوع الأول يتحقق دون أن يتعلق بسياق حالي معين، ومثاله - حسب كرايس - هو قوله: "دخل شخص منزلاً البارحة، فوجد سلحفاة خلف الباب"، حيث من الطبيعي أن يتغاجأ المخاطب كثيراً حالماً يقول له إن المنزل هو مسكن هذا الشخص. أما النوع الثاني من الاستلزم الحواري فلا يتوقف تتحققه على وجود

سياق حالي خاص، ومثاله معظم ما ساقها كرايس من أمثلة حين حدثه عن مظاهر حصول الاستلزم الحواري بخرق بعض قواعد التخاطب.²³

أما جون سورل فقد اهتم هو الآخر بالجانب الاستدلالي في تناول تداولية الفعل الكلامي غير المباشر، إلى حد أن جعل "كلّ من جاء بعده عالة عليه في ذلك الباب، سواء من كان منهم من أصحاب تداولية أفعال الكلام أم من أصحاب تحليل الخطاب تحليلاً عاماً أو تحليلاً تقابلياً".²⁴ وكان منطلق سورل في هذا الاهتمام هو كيف يتحقق فعل تكليمي ما بطريقة غير مباشرة بواسطة فعل تكليمي آخر، وهو ما عبر عنه بصيغة سؤال مؤداه: "كيف يكون ممكناً أن يفهم المستمع فعلاً كلامياً غير مباشر في حين أن الجملة التي يسمعها ويفهمها تريد أن تقول شيئاً آخر".²⁵

وبموجب هذا الاستفسار انقاد سورل إلى التمييز في الأقوال المستلزمة عموماً بين معنيين: معنى المتكلم ومعنى الجملة، معنى المتكلم يعكس القوة الإنجازية الحرافية التي تبرز ما يريد المتكلم قوله، فيما يمثل معنى الجملة القوة الإنجازية المستلزمـة المعـبرـة عما يفوق ما قاله المتكلـم. يقول سورل: "من أجل القدرة على تحديد طريقة موجزة للتمييز بين ما يريد المتكلـم وهو يتلفظ بكلمة أو جملة أو تعبير، وبين ما تدل عليه كلمة أو جملة أو تعبير ما، سأسمي الأول معنى تلفظ المتكلـم، وأسمـي الثاني معنى الكلمة أو الجملة".²⁶

ومعنى ما سبق، أن معنى الفعل الكلامي غير المباشر في نظر سورل هو معنى مبain لمعنى الجملة المعـبرـة عنه، ومن ثم فإن توليدـه من طرف المستـمع يتوقف على طبيعة المعارف الخلفـية اللسانـية وغير اللسانـية المشترـكة بينـه وبينـ المتكلـم. ولهذا اقترح سورل إمكانـية إضافة قاعدة تخاطـبية جديدة لما اقرـحـه كرايس من قواعد تخاطـبية قبلـه، فـهيـ هذهـ القاعدة المقـترـحةـ هوـ "تحـدـثـ علىـ نحوـ اصطـلاحـيـ، ماـ عـدـاـ إـذـاـ كانـ هـنـاكـ دـاعـ دقـيقـ يـمـنـعـكـ منـ ذـلـكـ".²⁷ كما بينـ

سُورِل المراحل الاستدلالية الموجّهة لعملية الانتقال من القوة الإنجزازية الحرفية إلى القوة الإنجزازية المستلزمة في الفعل الكلامي غير المباشر.

ومن الأمثلة التي ساقها سورِل لتوضيح ما تقدّم، قول المتكلّم: "هل يمكنك أن تناولني الملح؟"²⁸، حيث تمثّل القوة الإنجزازية الحرفية للقول في معنى السؤال الذي تم التأثير عليه بصيغة الاستفهام "هل"، فيما تمثّل القوة الإنجزازية المستلزمة للقول نفسه في معنى الطلب والالتماس اللذين قد يفرضهما مقام التخاطب. ثم قول الطالب (أ): لنذهب إلى السينما هذا المساء، وردّ الطالب (ب): سأستعد لامتحان. حيث انتقل ردّ الطالب (ب) من معنى التقرير إلى معنى الرفض²⁹. وأهم مما سبق، استطاع سورِل الذهاب شوّطاً بعيداً في تداولية الفعل الكلامي غير المباشر، ببحث القوة الإنجزازية لمجموعة من التعبيرات اللغوية التي بيان فيها معنى المتكلّم معنى الجملة، وفي مقدمتها: القول الساخر، والقول الاستعاري وغيرهما مما حدد سورِل على نحو دقيق قواعده الاستدلالية ومراحله التأويلية.

2. أفعال الكلام في فضاء التناول المدرسي

يأتي حضور موضوع أفعال الكلام في كتب السنة الثانية من سلك البكالوريا للغة العربية بالسلك الثانوي التأهيلي المغربي في سياق حركة التجديد التي دعا إليها الميثاق الوطني للتربية والتكونين منذ سنة 1999 م كنظرة جديدة إلى منظومة التربية والتكونين، حيث أعادت جملة من دعامتين لهذا الميثاق النظر في العناصر الديداكتيكية الأساسية للعملية التعليمية التعليمية، أي المُتمدِّرس والمُدرِّس والمَواد المُدرَّسة.

وفي إطار نظام المحوّرات الذي اعتمدته منهاج اللغة العربية كتقنية بيداغوجية كفيلة بتقديم رؤية تعليمية مفتوحة ومتكمّلة من أجل تحقيق الكفايات المطلوبة لدى المتعلمين، يأتي درس أفعال الكلام ضمن مكون علوم اللغة الذي وُجد أساساً لدراسة نماذج من ظواهر اللغة العربية انطلاقاً من بعدين: "بعد معرفي يمكن المتعلم من تعرّف الظواهر اللغوية المقررة، ويتبين

مرجعياتها. وبعد وظيفي يرصد كفاية الظواهر المدروسة في تحليل النصوص الأدبية وقراءتها.
وهو ما يستوجب عدم الانغلاق داخل هاجس استخلاص القواعد الضابطة للظاهرة³⁰.

وللوقوف على هذين العدين وغيرهما سنركز في رصد التكيف الديداكتيكي لمفهوم أفعال الكلام في السلك الثانوي التأهيلي على كتابي: "واحة اللغة العربية"، و"الممتاز في اللغة العربية" للسنة الثانية من سلك البكالوريا مسلكا الآداب والعلوم الإنسانية. وهم الكتابان اللذان جاء فيما درس أفعال الكلام ضمن مواد الدورة الثانية ومحتويات المجزوءة الثالثة المخصصة للأشكال النثرية الحديثة كالقصة والمسرح، موازاة مع بعض الظواهر اللغوية الحديثة كالخطاطة السردية، والنحوذ العامل. وسيكون رصتنا هنا رصدا تقويميا هادئا وداعما بعيدا عن الانتقادات التي دأبت عليها العديد من الدراسات التي استوقفتها مقررات اللغة العربية بالسلك الثانوي التأهيلي المغربي، والتي لم تراع بما فيه الكفاية إكراهات التكيف الديداكتيكي للمعارف العلمية في الوسط المدرسي المحكم أساسا باعتبارات التيسير وسلامة التوظيف³¹.

1.2: كتاب "واحة اللغة العربية"

استهل مؤلفو كتاب "واحة اللغة العربية" حديثهم عن أفعال الكلام باستحضار اهتمام رواد البحث التداولي بالظواهر الدلالية والتداولية للغة. يقولون: "سعى فلاسفة اللغة التحليلية أمثال أوستين وكرايس وسورل إلى دراسة بعض الجوانب الدلالية والتداولية للغات الطبيعية من قبيل الفعل اللغوي، وانتبهوا إلى أن إنجاز جملة ما قد يصبحه إنجاز فعلين لغوين اثنين"³². وفي هذا الاستهلال ربطُ استباقي بين أفعال الكلام وسياقها العلمي، بما فيه منرجعية الفلسفة التحليلية ورواد البحث التداولي في مدرسة أكسفورد الإنجليزية، هذا بالإضافة إلى الوعي بتحول وظيفة اللغة في البحث التداولي من الوظيفة التمثيلية والوصفية إلى الوظيفة الفعلية.

وبعد أن قايض المؤلفون مصطلح الفعل الكلامي بمصطلح الفعل اللغوي في بداية تحليلهم على نحو يعكس تغييرا في الجهاز المصطلحي مقارنة مع العنوان المقترن للدرس، بدأوا بالتمييز بين

ال فعل الكلامي المباشر والفعل الكلامي غير المباشر. الفعل الكلامي المباشر حددوا ماهيته انطلاقاً من جملة أمرية مع التركيز على محتواها القضوي وقوتها الإنجازية المصاحبة. يقولون: "دلالة الجملة الأولى تتلخص في محتواها القضوي، أي في مجموع مفرداتها مضموماً بعضها إلى بعض، وفي القوة الإنجازية المصاحبة لها وهي تمثل ما يؤشر به على نمط الجملة، وتتمثل هنا في الأمر بدليل "قل""³³. وهذا التحديد تم استيحاوته من أوستين دون سورل الذي ارتفى فيما بعد بمفهوم المحتوى القضوي إلى شرط من بين شروط أخرى مخصوصة للفعل الكلامي.

ويظهر أيضاً أن المؤلفين تجاوزوا تفاصيل القسمة الثلاثية للفعل الكلامي لدى أوستين، أي الفعل الكلامي، والفعل التكليمي، والفعل التكليمي، هذا مع التركيز في الفعل الكلامي على القوة الإنجازية الحرافية والقوة الإنجازية المستلزمة دون التوضيح الكافي لإجراءات ومراحل الانتقال التأويلي من القوة الأولى إلى القوة الثانية مثماً بين سورل ذلك بدقة تحليلية كبيرة. يقولون: "تجد المتكلم في الجملة الثانية، وتحت تأثير أهداف تواصلية محددة، قد أنجز فعلاً لغويًا مباشرًا هو الأمر، وقد صد فعلًا لغويًا غير مباشر هو الالتماس"³⁴.

ومن منطلق التركيز السابق تحدث المؤلفون عن الاستلزم الحواري باعتباره حصيلة الانتقال من الفعل اللغوي المباشر إلى الفعل اللغوي غير المباشر، هذا مع سكوت تام عن المفاهيم والإجراءات التي بين بها كرايس حصول الاستلزم الحواري، ومن ذلك خرق المتكلم إحدى قواعد التخاطب مع الحفاظ على مبدأ التعاون بينه وبين مخاطبه. ولا أدل على ما سلف من اكتفاء المؤلفين في تحديد الاستلزم الحواري بتعريف مختصّ جداً جاء فيه: "وتسمى ظاهرة الانتقال من الفعل اللغوي المباشر إلى آخر غير مباشر بظاهرة الاستلزم الحواري"³⁵.

وبالنظر إلى نوعية المتن الذي تم الاشغال عليه لتظهير مفهوم أفعال الكلام، يبدو أن المؤلفين في كتاب "واحة اللغة العربية" بقوا في حدود الإنجازات اللغوية المسرحية دون غيرها من الإنجازات المعروفة لدى المتعلمين كالخطابة والشعر والقصة على سبيل المثال، هذا مع

الحرص على تنويع الأمثلة، حيث استوقفتهم القوة الإنجزازية لمجموعة من أساليب اللغة العربية في إطار اللغة المسرحية دائماً مثل الخبر، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. بيد أن تحليلهم لهذه الأمثلة لم يكن تحليلاً تداولياً خالصاً، وذلك لتوسله بلغة البلاغيين العرب القدماء تارة، أو بلغة اللسانين الوظيفيين تارة أخرى. حالة اعتماد لغة التحليل البلاغي التقليدي تَبرُز في تفسير المؤلفين مجيء الأمر والنهي في صيغة فعل لغوي مباشر بقولهم: "يتبيّن لك أن شرط استعلاء الأمر هو الذي حَمِّ وَجُوب تنفيذ المأمور للأمر"³⁶. وهو التحليل المستوحى بحذا فيرة من السكاكي (ت. 626هـ) حين قوله في باب الأمر: "ثم إذا كان الاستعلاء من هو أعلى رتبة من المأمور استبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة".³⁷

أما التوسل بالجهاز المفاهيمي للسانيات الوظيفية التي تُعتبر أبرز التيارات اللسانية الحديثة الأقرب رَحِمَاً من التداولية، وذلك بالنظر إلى تركيزها على الوظيفة التواصلية في دراسة اللغة، فيتجلى من خلال حديث المؤلفين عن التحولات التي تعرفها كل من القوة الإنجزازية الحرافية والقوة الإنجزازية المستلزمة داخل الجملة، كأن يتحول الاستفهام في سطح الجملة إلى خبر في عمق الجملة نفسها. يقول المؤلفون: "تصبح القوة الإنجزازية المستلزمة تعْدِل أو تفوق أهمية القوة الإنجزازية الحرافية بالنظر إلى دلالة العبارة محققة ما يُعرف بظاهرة التحجّر".³⁸ . ويبدو هذا التحليل امتداداً لبعض ما أشار إليه أحمد المتوكلي بخصوص البنيات اللغوية المتحجرة لدى حديثه عن مظاهر الاتباس في اللغة الطبيعية، حيث ميّز في اشتغال البنيات اللغوية المتحجرة بين ثلات مراحل هي: مرحلة ما قبل التحجّر، ومرحلة التحجّر، ومرحلة فك التحجّر.³⁹

ومن منطلق ما تقدم يظهر أن درس أفعال الكلام في كتاب "واحة اللغة العربية" جاء درساً مننا وانتقاءاً إلى حدّ بعيد، تغيب فيه الرؤية المرجعية التداولية الدقيقة، ويعوزه التناول التحليلي الموحد. الشيء الذي أوقع محتوى هذا الدرس في حالة من الهجننة المرجعية والبر المعرفي داخل البحث التداولي، حيث تم تجاوز مجموعة من المفاهيم والتصنيفات التداولية

الأساسية ذات الصلة بمفهوم أفعال الكلام، هذا مع صهر اتجهادات أقطاب البحث التداوily في بوثقة تحليلية واحدة، وكأنها جهد علمي واحد لا فروق جزئية دقيقة فيما بينها.

2.2: كتاب "الممتاز في اللغة العربية"

ينطلق درس أفعال الكلام في كتاب "الممتاز في اللغة العربية" هو الآخر من متن حواري مسرحي يشتمل على أساليب لغوية متنوعة، هذا مع اعتماد رؤية تحسيرية تتجلى في الربط بين المكتسبات السابقة للمتعلمين حول موضوع الخبر والإنشاء القائم في البلاغة العربية التراثية على البعدين التمثيلي والوصفي ورأزي الصدق والكذب، وبين تصور نظرية الأفعال الكلامية القائم على الطبيعة الفعلية لاستعمال اللغة كما بين ذلك أوستين الذي بقى مؤلفو الكتاب في تصورهم لموضوع أفعال الكلام في حدود نظرته التداولية أكثر من نظرة غيره من التداوليين كسورل وكرليس.

ومن تجليات الاعتماد على تصور أوستين لأفعال الكلام تقسيم مؤلفي كتاب "الممتاز في اللغة العربية" الفعل الكلامي إلى مستوياته الثلاثة الأساسية وهي: فعل القول، والفعل المتضمن في القول، والفعل الناجح عن القول. يقولون: "ينقسم الفعل الكلامي الكامل إلى ثلاثة أفعال فرعية، تمثل مختلف الوظائف التي يضطلع بها كل فعل كلامي وهي: فعل القول، والفعل المتضمن في القول، والفعل الناجح عن القول".⁴⁰

غير أن استفاضة المؤلفين في الحديث عن أقسام الفعل الكلامي، انطلاقاً من التعريف بكل قسم على حدة مع إبراز خصائصه التداولية الأساسية، لم يوازه الاهتمام نفسه بالفعل الكلامي المباشر والفعل الكلامي غير المباشر في إطار الحديث عن الفعل المتضمن في القول، حيث اكتفوا بإشارة خجولة مؤداتها: "ومعنى هذا أن الكلام قد يتضمن معنى مباشراً (استفهام، أمر...) وأخر غير مباشر هو الذي يحدّده سياق القول".⁴¹ هذا مع العلم أن علاقة هذين الفعلين المنطويين على معنيين مختلفين تبعاً لشروط مقام التخاطب هي الكاشفة عن القوة الإنجازية للغة

وما يقتضيه استعمالها من نشاط استدلالي وتأويلي خاص أولاه سورل وكرايس على نحو خاص عنابة بحثية متفردة.

وفي إطار التصور الأوستيني للفعل الكلامي أيضاً، حرص مؤلفو كتاب "الممتاز في اللغة العربية" على إبراز الشروط التي يقتضيها إنجاز الفعل الكلامي، ومنها اعتبار الواقع، والبعد النفسي، والقدرة على إنجاز الفعل وغير ذلك مما ينّه المؤلفون بقولهم: "يتطلب إنجاز الفعل الكلامي توفر جملة من الشروط تتبع بتوع السياق منها: المطابقة بين الكلام والعالم الحاجي، والتعبير عن حالة نفسية معينة، والقدرة على إنجاز الفعل"⁴². ونحن حينما نتأمل في هذه الشروط كما هي مستوحاة من أوستين نجدها أولية وجزئية جداً مقارنة مع تلك التي حدّدها سورل وحصرها في عناصر دقيقة أشبه ما تكون بقواعد ضابطة وصارمة هي: المحتوى القصوي، والشروط التمهيدية، وشرط الصراحة، والشرط الجوهري.

ومن منطلق الإقرار بقيام أفعال الكلام على قوة إنجازية ما، انتقل مؤلفو كتاب "الممتاز في اللغة العربية" إلى استحضار أقسام الفعل الكلامي وفق رؤية تأليفية جمعت بين تصورات كل من أوستين وسورل، حيث تم استحضار الصنافة الخمسية لأوستين، واعتماد أسس الفعل الكلامي كما ينّها سورل مثل الغرض الإنجاري، واتجاه المطابقة، وشرط الإخلاص. وأقسام الفعل الكلامي كما عرضها المؤلفون هي: التقريريات، والطلبيات أو الأمريات، والبوحيات أو الإفصاحيات، والوعديات، والتصرحيات؛ هذا مع التعريف بكل نوع انطلاقاً من تقديم نماذج من الأفعال التي يؤدي بها الشروط التي يتحقق بها⁴³.

والملاحظ في ضوء ما تقدم، أن مؤلفي كتاب "الممتاز في اللغة العربية" أبقوا مفهوم الفعل الكلامي في حدود صيغة مقارنة بكتاب "واحة اللغة العربية"، وذلك بسبب تناولهم الإجرائي المبني على التعريف، وإبراز الشروط واستعراض النماذج والأنواع، وهو ما حال بينهم وبين

الافتتاح بمفهوم الفعل الكلامي على القضايا التخاطبية المهمة التي بلورها كرايس من خلال تشغيل مفاهيم الاستلزم الحواري، ومبدأ التعاون، وقواعد التخاطب.

خاتمة

نخلص في الختام إلى أن نتيجة انتقال المعرفة التداولية من رحاب البحث العلمي التداولي الحالص إلى كتب اللغة العربية للسلك الثانوي التأهيلي المغربي، هي تجريد هذه المعرفة من قسط مهم من خصوصياتها وسياقها العلميين، حيث تمت إعادة برمجتها واحتزازها على شكل أفكار وخلاصات منتقاة ومتدرجة تتقبل التعلم والتقويم.

وقد تبيّنت لنا هذه النتيجة من خلال مقارتنا بين ما استعرضناه بخصوص مفهوم أفعال الكلام في الحقل العلمي التداولي ومحتوى درس أفعال الكلام في كتابي "واحة اللغة العربية" و"الممتاز في اللغة العربية" اللذين تفاوت فيما درس أفعال الكلام في ظل واقع تعدد الكتاب المدرسي المغربي الذي أفرز تنوعاً في المرجعيات التداولية، والمناذج النظرية المستحضررة، والمصطلحات المعتمدة.

ويكفي أن نشير في هذا التفاوت إلى إحالة مؤلفي الكتاب الأول في مقدمة الدرس إلى كل من أوستين وسورل وكرايس، فإنه تناولهم لأفعال الكلام أشمل - نسبياً - من تناول مؤلفي الكتاب الثاني، حيث عرّفوا الفعل الكلامي وبينوا شروطه وأنواعه وأصنافه وعلاقته بالاستلزم الحواري. بينما اعتمد زملاؤهم في الكتاب الثاني على أوستين بشكل خاص، فإنه تناولهم محدوداً إذ اقتصرت على تعريف الفعل الكلامي مع بيان شروطه وأنواعه.

وموازاة مع هذا الاختلاف، نسجل على الكتابين السابقين تناولهما لأفعال الكلام في ضوء متن لغوي محدّد هو لغة النص المسرحي، وهو ما يوهم بأن أفعال الكلام خاصة بالحوار المسرحي، والحال أنها كامنة في كل الخطابات اللغوية بما فيها الشعر، والخطبة، والمقالة، والقصة، والمقالة وغيرها مما يتحقق به التواصل بواسطة اللغة.

كما جاءت العُدة المفاهيمية والإجرائية المعتمدة في التنزيل المدرسي لمفهوم أفعال الكلام في الكتابين السابقين متباعدة تعوزها وحدة المفهوم والإجراء، وتكتفي الإشارة هنا إلى الاستعمال المتداخل لمصطلحي الفعل الكلامي والفعل اللغوي، وتفاوت وصف مكونات الفعل الكلامي، حيث اختزل كتاب "واحة اللغة العربية" مستويات الفعل الكلامي في القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة، ووضّعهما بإدماج مرجعيات علمية متنوعة منها المرجعية التداولية، والمرجعية اللسانية الوظيفية، والمرجعية البلاغية العربية التراثية. فيما ميز كتاب "الممتاز في اللغة العربية" في مستويات الفعل الكلامي، وفق مرجعية تداولية واضحة، بين مستويات: فعل القول، والفعل المتضمن في القول، والفعل الناجح عن القول.

وحيثما نلحظ عملية التقويم المخصصة لرصد مكتسبات المتعلمين من درس أفعال الكلام، فإننا نسجل على الكتابين اقتصرهما على اختبار مدى قدرة المتعلم على فرز الأفعال الكلامية واستخراجها من النصوص مع بيان مستوياتها ومميزاتها، في حين يمكن أن تكون عملية التقويم فرصة لتهير المتعلم على استثمار أفعال الكلام من أجل تقوية قدرته على الاستعمال المتنوع للغة في ضوء تنوع مقاصده ومقاماته. كما يمكن للعملية نفسها الدفع بالتعلم إلى اعتماد مفهوم أفعال الكلام كآلية إجرائية ومنهجية من أجل تحليل النصوص وتأويلها بفهم منطق اشتغالها التواصلي والتخلطي، وذلك انسجاما مع تنصيص منهج اللغة العربية على ضرورة استثمار المصطلحات المدرستة كأداة تحليلية منظمة ومنتجة للمعارف.

* أستاذ البلاغة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

Spirale, ; In "Apropos de la transposition didactique en didactique des mathématiques"¹ Tavignot (Patricia),

Revue de recherches en éducation, N° 15, 1995, P.48.

² Blanchet (Philippe), *La pragmatique d'Austin à Goffman*, Bertrand - Lacoste, Paris, 1995, P.8.

³ جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، *كيف تجز الأشياء بالكلام*، ترجمة عبد القادر قيني، أفرقيا الشرق، الدار البيضاء، (د.ط)، 1991م، ص.17.

⁴ نفسه، ص.13.

⁵ نفسه، ص.16.

⁶ لودفيك فاغنشتاين، تحقیقات فلسفیة، ترجمة وتقديم وتعليق عبد الرزاق بنور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط.1، 1997 م. ص. 124-199.

⁷ Moeschler (Jacques) & Reboul (Anne), *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, Seuil, Paris, 1994, P.43-44.

⁸ جون أوستین، نظرية أفعال الكلام العامة، *كيف تحيط الأشياء بالكلام*، ص.31-32.

⁹ نفسه، ص.131.

¹⁰ نفسه، ص.131.

¹¹ نفسه، ص.131.

¹² نفسه، ص.174.

¹³ آن روبل وجاك موشلير، التداویة الیوم، علم جدید فی التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوش ومحمد الشیبانی، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط.1، 2003 م، ص.33.

¹⁴ Searle (John), *Les actes de langage, Essai de philosophie du langage*, Traduit par Hélène Pauchard, Hermann, Paris, 1972, P.53.
¹⁵ Ibid, P.108.

-72. 59¹⁶ Ibid, P.

¹⁷ Moeschler (Jacques) & Reboul (Anne), *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, P.202.
.65 . P. Communication, N° 30, 1979: , In "Logique et conversation"¹⁸ Grice (Herbert Paul),
61..¹⁹ Ibid, P
.61-62.²⁰ Ibid, P
.5 6.²¹ Ibid, P
67-68..²² Ibid, P
70..²³ Ibid, P

²⁴ محمد العبد، "تعديل القوة الإنجازية، دراسة في التحليل التداویي للخطاب، مجلة فصول، العدد 65، خريف 2004، شتاء 2005، القاهرة، ص.139.

²⁵ Searle (John), *Sens et expression, Etudes de théorie des actes du langage*, Traduction et Joëlle Proust, Minuit, Paris, 1982, P.72. préface par
123..²⁶ Ibid, P
93..²⁷ Ibid, P
71..²⁸ Ibid, P
74..²⁹ Ibid, P

³⁰ وزارة التربية الوطنية، التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس مادة اللغة العربية بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، 2007 م.

³¹ نذكر هنا في كتاب "اللغة والخطاب" لعمر أوكان، أفریقيا الشرق، الدار البيضاء، (د.ط)، 2001، ص.140؛ ودراسة "عواقب تحقيق أهداف المنهج والتوجيهات التربوية في اللغة العربية، نموذج الدرس المغوي" لأحمد العياشي، مجلة علوم التربية، العدد 54، يناير 2013 م، ص.92 وما بعدها؛ ودراسة "ملاحظات حول تعليم اللغة العربية في المرحلة الثانوية" لعبد الجليل هنوش، الموقع الإلكتروني www.djelfe.info

- ³² المعطي الشكالي وآخرون، واحة اللغة العربية، السنة الثانية من سلك البакالوريا مسلكا الآداب والعلوم الإنسانية، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط.1، 2007م، ص.189.
- ³³ نفسه، ص.189.
- ³⁴ نفسه، ص.189.
- ³⁵ نفسه، ص.189.
- ³⁶ نفسه، ص.200.
- ³⁷ أبو يعقوب السكاكى، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1983م، ص.318.
- ³⁸ المعطي الشكالي وآخرون، واحة اللغة العربية، السنة الثانية من سلك البакالوريا مسلكا الآداب والعلوم الإنسانية، ص.191.
- ³⁹ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثل الدلالي التداوily، دار الأمان، الرباط، ط.1، 1995م. ص.152.
- ⁴⁰ محمد وهابي وآخرون، الممتاز في اللغة العربية، السنة الثانية من سلك البакالوريا، مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، مكتبة الأمة، الدار البيضاء، ط.1، 2007م، ص.187.
- ⁴¹ نفسه، ص.187.
- ⁴² نفسه، ص.188.
- ⁴³ نفسه، ص.198.